الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/48/165
17 February 1994

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
البند ٩١ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء علي تقرير اللجنة الثانية (A/48/717/Add.12)]

١٦٥/٤٨ ـ تجديد الحوار بشأن ترسيخ التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد صلاحية الأهداف والالتزامات المتعلقة بالتنمية، التي اعتمدتها الجمعية العامة وسائر هيئات الأمم المتحدة، لا سيما الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية[١]، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع[٢]، وإعلان الحق في التنمية[٣]، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات[٤]، وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا[٥]، والتزام كرتاخينا [٦]،

---

(١) القرار دإ - ٣/١٨، المرفق.

(٢) القرار ١٩٩/٤٥، المرفق.

(٣) القرار ١٢٨/٤١، المرفق.

(٤) القرار ١٥١/٤٦، المرفق، الفرع الثاني.

(٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا، باريس، ٣ - ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (A/CONF.147/18)، الجزء الأول.

(٦) "شراكة جديدة من أجل التنمية: التزام كرتاخينا"؛ انظر : أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الثامنة، التقرير والمرفقات (TD/364/Rev.1) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.II.D.5)، الجزء الأول، الفرع ألف.

وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية [٧]، وجدول أعمال القرن ٢١[٨]، التي تمثل إطارا شاملا لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية،

وإذ تلاحظ العمل الجاري الذي يضطلع به الأمين العام لإعداد تقرير يتعلق ببرنامج للتنمية، حسبما طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٨١/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢،

وإذ تدرك الاتجاهات نحو التعاون والتكامل الإقليميين، والاعتماد المتبادل بين الدول والطابع العالمي للمسائل والمشاكل الاقتصادية،

وإذ هي مقتنعة بأن السلم والأمن والرخاء في العالم لا يمكن تحقيقها بشكل كامل في غياب التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين العلاقات الاقتصادية الدولية،

وإذ تضع في اعتبارها الترابط بين المشاكل الاقتصادية وبين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية، وإذ تدرك أن من أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي هي الإسراع بالتنمية، والقضاء على الفقر، وضرورة معالجة التفاوتات بين البلدان، وتحقيق تعاون وشراكة اقتصاديين دوليين حقيقيين من أجل التنمية،

وإذ تؤكد من جديد أن للأمم المتحدة دورا محوريا في النهوض بالتعاون الدولي من أجل التنمية وفي وضع قضايا التنمية أمام أنظار المجتمع الدولي،

وإذ تلاحظ الدور الذي يقوم به الأمين العام في تشجيع جميع البلدان على الدخول في حوار بنّاء للنهوض بالتنمية، وفي تيسير ما تبذله من جهود في هذا الصدد،

وإذ هي مقتنعة بأن الالتزام بالتعاون والشراكة من أجل التنمية، الذي أخذ يظهر في عدد من المحافل في السنوات الأخيرة، يشكل أساسا جيدا يمكن الانطلاق منه نحو تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية، وهو الالتزام الذي أعرب عنه بوضوح في العديد من الوثائق، لاسيما الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية[١]، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع[٢]، وإعلان الحق في التنمية[٣]، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات[٤]، وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا[٥]، والتزام كرتاخينا[٦]، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية [٧]، وجدول أعمال القرن ٢١[٨]،

---

(٧) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢(A/CONF.151/26/Rev.1(Vol.I وVol.I/Corr.1 وVol.II وVol.III و Vol.III/Corr.1)) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبان)، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الأول.

(٨) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

وإذ هي مقتنعة أيضا بأهمية استمرار الاستفادة من روح التعاون والشراكة من أجل التنمية عن طريق الحوار البناء بين جميع البلدان، ولا سيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من أجل إيجاد بيئة اقتصادية دولية مواتية للتنمية المستدامة،

١ - تؤكد من جديد الحاجة إلى تعزيز الحوار والشراكة البنّاءين بغية زيادة تشجيع التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية؛

٢ - تؤكد من جديد أيضا أن ذلك الحوار يجب النهوض به استجابة للحتميات التي تقتضي تبادل المنافع والمزايا، والترابط الحقيقي، والمشاركة في المسؤوليات، والشراكة من أجل تحقيق التنمية المستدامة على النحو الذي أرسي في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية[٩]، وأن منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تضطلع بدور محوري في تيسير إجراء ذلك الحوار؛

٣ - تؤكد من جديد كذلك أن للأمم المتحدة دورا محوريا في النهوض بالتعاون الدولي من أجل التنمية وفي إبراز قضايا التنمية أمام أنظار المجتمع الدولي؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين تحليلا وتوصيات محددة بشأن الطرق والوسائل التي يمكن بها تعزيز ذلك الحوار، بما يعكس العمل الجاري بشأن برنامج للتنمية، مع مراعاة التقدم المحرز في الوفاء بالالتزام المشار إليه في الفقرة الثامنة من الديباجة أعلاه.

الجلسة العامة ٨٦
٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣

---

(٩) المرجع نفسه، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، والمجلد الثاني: أعمال المؤتمر، والمجلد الثالث: البيانات التي أدلى بها رؤساء الدول او الحكومات في جزء القمة من المؤتمر.